

أربعين في المئة من السعوديين والإماراتيين يقبلون بالاتصالات مع إسرائيل حتى في عهد نتنياهو

بواسطة ديفيد بولوك (ar/experts/dyfyd-bwlwk-0/)

يناير

متوفر أيضًا باللغات:

(English (/policy-analysis/forty-percent-saudis-and-emiratis-still-accept-israeli-contacts-even-under

عن المؤلفين



ديفيد بولوك (ar/experts/dyfyd-bwlwk-0/)

ديفيد بولوك زميل أقيم في معهد واشنطن يركز على الحراك السياسي في بلدان الشرق الأوسط



تحليل موجز

رغم استمرار حالة التردد بشأن اتفاقيات إبراهيم للسلام ظلت الموافقة على الاتصالات مع الإسرائيليين ثابتة حتى عام 2022.

كشف استطلاعان نادران وموثوق بهما للرأي العام أجراهما معهد واشنطن في المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر 2022 ما إن اتضح أن بنيامين نتينياهو سيصبح مجددًا رئيس وزراء إسرائيل وعن قبول شعبي للاتصالات مع الإسرائيليين بنسبة ثابتة تفوق قليلاً 40 في المئة من مواطني الدولتين الخليجتين وتثير النتائج المفاجأة إذ يعتبر 90 في المئة من الشعبين أن انتخاب نتينياهو سيخلف تأثيرات سلبية على المنطقة

وفي الواقع بقيت نسبة القبول الشعبي في السعودية والإمارات للاتصالات مع الإسرائيليين مستقرة جدًا منذ إجراء استطلاع مماثل في تشرين الثاني/نوفمبر 2020 تمامًا بعيد الإعلان عن اتفاقيات إبراهيم ضاعفت تقريبًا هذه الاتفاقيات نسبة الموافقة على الاتصالات مع إسرائيل مقارنة بنتائج استطلاع رأى آخر أجري قبل فترة قصيرة من الإعلان عن الاتفاقيات ولكن تبين لاحقًا أن توترات المسجد الأقصى وحرب أيار/مايو 2021 بين إسرائيل وحماس في قطاع غزة لم تخلف تأثيرًا واضحًا على هذا المستوى المرتفع من الدعم الشعبي انطلاقًا من استطلاعات رأى أجريت في دول الخليج العربي بعد بضعة أسابيع

ويبدو الآن أن عودة نتينياهو إلى السلطة لا تغير هذا النمط مع أنه لا يحظى بشعبية كبيرة لدى هذه الشعوب الخليجية كما أن استطلاع الرأي الموازي الذي أجري في البحرين في تموز/يوليو 2022 قد أسفر عن نتائج مشابهة إلى حد كبير إذ تبلغ نسبة البحرينيين الذين يؤيدون أيضًا الاتصالات مع الإسرائيليين 37 في المئة وحتى في قطر التي لم تنضم إلى اتفاقيات إبراهيم تظهر أحدث البيانات المتوفرة (تشرين الثاني/نوفمبر 2021) مستوى مماثلًا تقريبًا من القبول الشعبي للاتصالات مع الإسرائيليين في صفوف مواطني هذه الدولة الخليجية

يمكن الاستنتاج منطقيًا أن هذا الجانب من التطبيق مع إسرائيل أصبح بحد ذاته "طبيعيًا" نسبيًا لدى معظم شعوب الخليج العربي حتى مع بقاء أغلبية ضئيلة في كل دولة تعارضه بشكل شخصي على الأقل "إلى حد ما" لقد بقيت الأرقام متشابهة جدًا وثابتة على مدى السنوات الثلاث الفائتة بمعزل عن ضمها رسميًا إلى اتفاقيات إبراهيم أو استبعادها أو التغييرات السياسية في إسرائيل أو التوترات

أكثر نصف الشعب الفلسطيني تقريبًا يتقبل بعض الاتصالات مع الإسرائيليين

تجدد الإشارة أيضًا في هذا الصدد إلى أن آخر البيانات الرقمية المتوفرة المستخلصة من استطلاع رأي (حزيران/يونيو 2022) أجري مع فلسطينيين تظهر نسبة أعلى من الناحية الإحصائية إذ تؤيد نسبة 60 في المئة على الأقل من كل مجموعة فرعية - إجراء اتصالات معينة مع الإسرائيليين وفي هذه الحالة شمل استطلاع رأي أجراه مستطلع فلسطيني محلي مستقل في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية سؤال عن الاتصالات الشخصية مع "معسكر السلام الإسرائيلي لحث المزيد من الدعم من أجل التوصل إلى حلٍ عادل للصراع". أعربت آنذاك نسبة مفاجئة من فلسطينيي القدس الشرقية بلغت 48 في المئة عن وجهة نظر إيجابية تجاه اتفاقات إبراهيم إلا أن قرابة نصف سكان قطاع غزة والضفة الغربية فحسب وافقوا على هذا التقييم

وجهات النظر حول الاتصال مع الإسرائيليين تختلف عن وجهات النظر حول التطبيع الدبلوماسي الكامل

يندرج التمييز السائد في الوعي العربي بين الاتصالات مع الإسرائيليين واتفاقات السلام الرسمية مع إسرائيل ضمن الخصائص المهمة للرأي العام في الخليج أيضًا ففي المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة على سبيل المثال أظهر الاستطلاع الأخير أن الذين يعتبرون اتفاقات إبراهيم ستختلف "تأثيرًا إيجابيًا في المنطقة" لا تتعدى نسبتهم 20 في المئة لدى كل من الشعبين ولكن في المقابل عندما تم الإعلان عن تلك الاتفاقات للمرة الأولى أسفرت موجة أولية من التفاؤل عن أرقام بلغت نسبة 40 في المئة تقريبًا للآراء الإيجابية التي أعرب عنها كل من الشعبين

غالبية اللبنانيين يؤيدون الاتفاق البحري مع إسرائيل ولكن ليس الاتصالات الشخصية

على نحو مفاجئ ظهر هذا التمييز المختلف في لبنان في أعقاب مجموعة من استطلاعات الرأي أجريت في تشرين الثاني/نوفمبر 2022 وطرحت أسئلة عن الاتصالات مع الإسرائيليين وعن اتفاق الحدود البحرية الجديد بين لبنان والدولة اليهودية المجاورة. لقد أفادت الغالبية العظمى من اللبنانيين سواء أكانوا من الشيعة أو السنة أو المسيحيين أو الدرزي أنهم يرفضون الاتصالات مع الإسرائيليين التي تحظرها أساسًا حكومتهم (وتلاحقهم قضائيًا بسببها). إلا أن الغالبية العظمى (61%) أعربت أيضًا عن رأي مؤيد للاتفاق البحري مع إسرائيل! وتفوق هذه النسبة بدرجة كبيرة النسبة في أي من الدول العربية الثلاث الأخرى التي شملتها استطلاعات تشرين الثاني/نوفمبر 2022.

نسبة الموافقين على الاتصالات مع إسرائيل في مصر أو الأردن لا تتجاوز 10 في المئة على الرغم من عقود من السلام الرسمي

في هذه الاستطلاعات الأخيرة تتميز مصر بشدة عن جيرانها في الخليج العربي لناعية الرفض الشعبي للاتصالات مع الإسرائيليين وحتى بعد 45 عامًا من السلام الرسمي مع إسرائيل لا تتعدى نسبة المصريين الذين يعتبرون حاليًا أنه "يجب السماح للأشخاص الذين يرغبون في إقامة اتصالات تجارية أو رياضية مع الإسرائيليين بالقيام بذلك" 10 في المئة لم تتغير تقريبًا هذه النسبة في استطلاعات الرأي التي أجريت بشأن هذا الموضوع في تموز/ يوليو 2020 بصرف النظر عن حالة عملية السلام بين إسرائيل وفلسطين أو أي متغير واضح آخر

من المرجح أن يشكل هذا الموقف في آن السبب والنتيجة لسياسة الحكومة المصرية في خلال معظم هذه العقود ويمكن وصف هذه السياسة على النحو التالي: تعاون أمني سري مع إسرائيل إلى جانب تغطية إعلامية سلبية جدًا موجهة من الدولة وتعليقات على كل ما هو إسرائيلي تقريبًا بالإضافة إلى مضايقات شديدة تطال أي مصري تقريبًا (باستثناء عدد قليل من المديرين الاقتصاديين الحائزين على موافقة الحكومة) يجرؤ على التعامل شخصيًا مع أي إسرائيلي

وفي هذا الإطار يسير الأردن في أعقاب مصر فقد وقّع الأردن معاهدة سلام مع إسرائيل في العام 1994 ويعمل البلدان منذ ذلك الحين معًا على أمن الحدود وحتى على بعض القضايا الخاصة بالمسجد الأقصى ومؤخرًا أيضًا على مشاريع الطاقة والمياه ومع ذلك تبقى نسبة المواطنين الأردنيين الذين يقبلون الاتصالات مع الإسرائيليين ثابتة على مستوى منخفض للغاية يبلغ حوالي عشرة في المئة في كل استطلاع جديد وأحيانًا يعترف المسؤولون الأردنيون شخصيًا بأن هذا التعارض يمثل مشكلة إلا أنه لا تتوفر أدلة كثيرة على نيتهم في إيجاد حل لها

ملاحظة منهجية

يعتمد هذا التحليل على استطلاعات الرأي التي أجريت في كل بلد بواسطة شركات أبحاث استطلاعية تجارية إقليمية ذات خبرة عالية وكفاءة تقنية وغير سياسية إطلاقًا يتألف كل استطلاع من مقابلات مباشرة مع عينة وطنية تمثيلية من حوالي ألف مواطن يتم اختيارهم وفقًا لإجراءات الأرجحية الجغرافية المعيارية. أظهر استطلاع عام 2022 في الضفة الغربية / غزة / القدس الشرقية أن حجم العينة الوطنية بلغ 1315 فلسطينيًا بالغًا (فوق 18 سن عامًا) ممن يقيمون في هذه المناطق الثلاثة يتم توفير رقابة صارمة على

الجودة وبروتوكولات للسلامة الصحية وضمانات للحفاظ على السرية في جميع أنحاء العمل الميداني. قام المؤلف شخصيًا بتنظيم هذه الاستطلاعات والإشراف على إجرائها من دون التدخل بأي شكل في اختيار العينات أو إجراء المقابلات أو أي جوانب أخرى من البحث. يبلغ هامش الخطأ الإحصائي لعينات من هذا الحجم والطبيعة حوالي 3 في المئة. تتوفر تفاصيل إضافية بما في ذلك الاستبيانات الكاملة والنتائج والتوزيعات الديموغرافية وغيرها من المعلومات ذات الصلة بسهولة على منصة بيانات الاقتراع التفاعلية الخاصة بنا [. \(https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/twi-interactive-polling-platform\)](https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/twi-interactive-polling-platform)

موصى به



BRIEF ANALYSIS

Civil Society in Tunisia: Resetting Western Policy Expectations

January 23, 2023, starting at 11:00 a.m. EST (1600 GMT)

Amy Hawthorne ,
Jean-Louis Romanet Perroux ,
Sabina Henneberg

(/policy-analysis/civil-society-tunisia-resetting-western-policy-expectations)



تحليل موجز

ماذا تعني احتجاجات إيران بالنسبة إلى العراق وإقليم كردستان

يناير

زبير رحمة أحمد,
نوزاد ع. شكرى

(ar/policy-analysis/madha-tny-ahtjajat-ayran-balnsbt-aly-alraq-waqlym-krdstan/)



تحليل موجز

الناطقون باسم المقاومة يتحدثون عن الدعوة التي وجهها السوداني للقوات الأمريكية للبقاء

يناير



أمير الكعبي،

مايكل نايتس،

حمدي مالك

(ar/policy-analysis/alnatqwn-basm-almqawmt-ythdthwn-n-aldwt-alty-wjhha-alswdany-llqwat-alamrykyt-llbqa/)

TOPICS

(ar/policy-analysis/alsyast-alrbyt-walaslamyt/) السياسة العربية والإسلامية

(ar/policy-analysis/allaqat-alrbyt-alarayylyt/) العلاقات العربية الإسرائيلية

(ar/policy-analysis/mlyt-alslam/) عملية السلام (ar/policy-analysis/alshwwn-alskryt-walamnyt/) الشؤون العسكرية والأمنية

المناطق والبلدان

(ar/policy-analysis/dwl-alkhlyj-alrby/) دول الخليج العربي (ar/policy-analysis/msr/) مصر

(ar/policy-analysis/alshrq-alawst/) الشرق الأوسط (ar/policy-analysis/alardn/) الأردن (ar/policy-analysis/asrayy/) إسرائيل

(ar/policy-analysis/alflstynywn/) الفلسطينيون